## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### نحو ٢٥ شباط جديد

في يوم ما من أيام المستقبل، سيضيف المؤرخون المنصفون يوم الخامس والعشرين من شباط ٢٠١١ الى قائمة الأيام المجيدة في تاريخ العراق الحديث باعتباره يوم انتفاضة شعبية على غرار ثورة العشرين ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وانتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨وثورة أيلول (الكردية) ١٩٦١ وحركة تموز ١٩٦٣ (حسن سريع ورفاقه) وانتفاضة آذار ١٩٩١ وسواها.

ما حدث في الخامس والعشرين من شباط ٢٠١١ كان انتفاضة شعبية عامة شاملة، امتدت من الشمال (الموصل) الى الجنوب (البصرة) واشتركت فيها جماعات مدنية وسياسية من مختلف الاتجاهات ومن شتى الفئات والطبقات الاجتماعية ... شعاراتها عكست تطلعات ملايين العراقيين نحو طي صفحة الماضي البغيض الطويل، والانطلاق نحو عهد الحرية الحقيقية والديمقراطية الحقيقية والمواطنة الحقيقية.

في مقدم الشعارات كانت المطالبة بإصلاح النظام السياسي وتقويم العملية السياسية القائمة على معادلة مختلّة على نحو فاضح وفادح، هي معادلة المحاصصة الطائفية والقومية والتوافق بين أمراء الطائفية والحرب والميليشيات الظاهرة والمستترة.

وبالمستوى نفسه من الأهمية جاء مطلب مكافحة الفساد المالي والإداري المتفشي في دواوين الدولة قاطبة من أعلاها الى أدناها، والذي يلتهم حصة أغلبية الناس الساحقة من طعامهم وملبسهم ومسكنهم وصحتهم وتعليمهم وخدماتهم الأساس وتنميتهم.

توفير فرص العمل ومكافحة البطالة القاتلة بين الشباب وتأمين خدمات الكهرباء والماء والسكن والصحة والتعليم والنقل والبلدية، كانت هي الأخرى شعارات كبيرة لمتظاهري ٢٥ شباط وما بعده وأهدافاً نبيلة لهم ولملايين العراقيين من خلفهم.

جمعة الخامس والعشرين من شباط ٢٠١١ وما بعدها كانت أيضاً ملحمة نضالية مجيدة، فآلاف الشباب والنساء والشيوخ تحدّوا قمع الحكومة الذي بدأ بمنع التظاهرات وتأليب القوى السياسية والمؤسسات الدينية ضدها وتوجيه اتهامات باطلة للمبادرين اليها والمنخرطين فيها وفرض حال منع التجوال، ولم ينته بمواجهة التظاهرات بالبطش من استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين وقتل واصابة البعض منهم الى ملاحقة الناشطين واعتقالهم وإساءة معاملتهم على النحو الذي كان يجري في عهد نظام صدام حسين.

من المفرح أن تتنادى هذه الأيام مجموعات من الشباب المتصلة في ما بينها عبر مواقع التواصل الاجتماعي لإحياء ذكرى ذلك اليوم الوطني المجيد، فمن المهم تمجيد تضحيات الشهداء الذي سقطوا والعمل على إنصاف عوائلهم وعوائل الجرحى والمتضررين من القمع الحكومي لتظاهرات تلك الجمعة والجمع اللاحقة.

من اللازم ان تجري مراجعة لما تحقق وما لم يتحقق من وعود الحكومة والقوى السياسية المهيمنة على الحكومة والبرلمان بالتجاوب مع شعارات المتظاهرين ومطالبهم، وتجديد الدعوة لإصلاح النظام السياسي الذي يبدو الآن في حال أسوأ بكثير مما كان عليه قبل سنة، عشية اندلاع تظاهرات ٢٥ شباط.

الحكومة طلبت مئة يوم، وبعد ثلاثة أسابيع فقط يكون قد مرّ ٣٦٥ يوماً وكل شيء على حاله بل أكثر سوءاً على كل الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا في حد ذاته يستحق حركة احتجاج أخرى وانتفاضة سلمية جديدة للاعلان بان الشعب لم يزل في حال الغضب.

## خصخصة الأمن في العراق .. إلى أين تتجه ؟

# الأمن والدفاع :أحزاب وشخصيات تمتلك شركات أمنية

**أفرز يوم التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ أنماطا جديدة على الحياة العراقية بكل تفاصيلها المختلفة ، فبعد ان كان النظام السابق يعتمد على منظومة أمنية اتسمت بالقبضة الحديدية التي أطبقت على كل مفاصل المجتمع بشكل بوليسي، أمسى الوضع اليوم مغايرا بشكل كبير ، اذ شهدت البلاد انفلاتا امنيا تمثل بتفكيك كل الأجهزة الأمنية السابقة ، بالإضافة الى حل الجيش بقرار من الحاكم المدني بول بريمر**

□ بغداد / المدى

ومن مظاهر التحول هو ظهور الشركات الأمنية بشكل كبير ولافت، وهو ما لم يعتد عليه العراقيون ، اليوم وبعد الانسحاب الامريكي بقيت الشكوك حول عمل هذه الشركات ، ووضعها القانوني ، ومن هي الجهة التي تراقب عملها ؟ وكذلك غياب في التشريعات التي تنظم عملها؟ عضو لجنة الأمن والدفاع شوان محمد طه وفي لقاء مع المدى أوضح أن التنسيق جار بين اللجنة ووزارة الداخلية ، ويأتي هذا التنسيق بناء على الشكوك التي تحيط عمل هذه الشركات ، وبين طه ان منح الترخيص للشركات الأمنية متوقف منذ عام ٢٠٠٣ ، وعن عدد الشركات المرخصة والعاملة اضاف طه " ان هناك اكثر من ١٠٠ شركة امنية ، من بينها ٨٢ شركة عراقية و٢٧ اجنبية ، وان هذه الشركات تمتلك اكثر من ٥٠ الف قطعة سلاح بين خفيفة ومتوسطة وبشكل علني " وعن عدد العاملين والكيفية القانونية التي يعملون بها قال طه " ان عدد العاملين اكثر من ٤٠ الف شخص ، وفق المذكرة رقم ١٧ لعام ٢٠٠٤ والصادرة من الحاكم المدني بول بريمر آنذاك " وعن الغطاء القانوني لهذه الشركات اوضح طه " ان قانون الشركات الأمنية يحتاج الى إعادة نظر وبشكل دقيق ، وهو قيد الدراسة الآن ، وان منح التراخيص يحتاج الى ضوابط ، لافتا الى أن هذه الشركات لا يجوز ان تتحرك دون علم وزارة الداخلية ، وان تخضع للتفتيش بشكل مفاجئ ، ومتابعة عناصرها بشكل دوري " وعن دور الجانب الحكومي المح طه " بإمكان وزارة الداخلية ان تشترط على هذه الشركات عمل الضباط العراقيين المحالين على التقاعد للافادة من خبراتهم " وعن الجهات المالكة لهذه الشركات كشف طه " ان هناك أحزابا وشخصيات عراقية سياسية تمتلك بعض هذه الشركات " جدير بالذكر ان العديد من المسؤولين يستخدمون الشركات الأمنية لتأمين الحماية لهم فضلا عن حماية بعض الشخصيات الدولية .

وتعد شركة "Blackwater USA"، التي يقع مقرها الرئيسي في ولاية كارولينا الشمالية، أضخم المتعهدين الأمنيين الخاصين في العراق. فعقب الاجتياح الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حازت الشركة من وزارة الخارجية الأمريكية على عقود حماية السفارة الأمريكية في بغداد، وتوفير الأمن للدبلوماسيين والسياسيين الأمريكيين، بدءاً بالحاكم المدني السابق بول بريمر، وصولاً إلى السفير الحالي رايان كروكر، فضلاً عن وفود الكونغرس الزائرة.

وطبقاً لموقع الشركة على الإنترنت، فقد تأسست الشركة في العام ١٩٩٧ على يد (إريك برينس)، الذي خدم سابقا في القوات البحرية الأمريكية، وهو يعد من المؤيدين للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش . يشار إلى أن الحكومة العراقية تتهم متعهدي الشركة الأمنية بقتل ١٧ مدنياً وإصابة نحو ٣٠ آخرين في حادث إطلاق النار بساحة النسور، غربي بغداد، في أيلول ٢٠٠٧. وبدورها دافعت "بلاكووتر" بأن إطلاق متعهديها النار جاء دفاعاً عن النفس إثر تعرض موكب دبلوماسي أمريكي، تحت حمايتها، لهجوم من قبل عناصر مسلحة. ووصف تحقيق عراقي الحادث بأنه "قتل متعمد" واتهم متعدي "بلاكووتر" بفتح النار بشكل عشوائي على المدنيين.

ورفعت حادثة "ساحة النسور" عام ٢٠٠٧ من حالة التوتر بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية، وأثارت جدلاً حاداً حول الحصانة القانونية التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون والمتعهدون الأمنيون. ويستثنى متعهدو "بلاكووتر" وعناصر الشركات الأمنية الأخرى من الملاحقة تحت طائلة القانون العراقي، كما أنه ليس في حكم الواضح مدى سريان القانون الأمريكي على الجرائم التي قد يرتكبونها خارج الولايات المتحدة. وكانت دعوى قضائية جديدة، أقامها ذوو مدنيين عراقيين قتلوا أو جرحوا على يد عناصر "بلاكووتر"، تضمنت اتهامات للشركة بـ"تعزيز شريعة الغاب"، ضمن عناصرها. وأشارت الدعوى إلى أن لجوء عناصر شركة التعهدات الأمنية الخاصة للقوة المفرطة، مكنها من ترويج نفسها وإبرام مزيد من التعاقدات. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد رفضت التعليق على القضية، برغم أنها هي التي قامت بتوظيف شركة "بلاكووتر" لحماية الدبلوماسيين وغيرهم من المسؤولين الأمريكيين في العراق، فيما رفضت "بلاكووتر" التعليق عليها قبل صدور تصريح عن أي من المسؤولين.

الشركات الامنية .. (أرشيف)

# السهيل : لاغرابة في تجربة مجلس الاتحاد

□ بغداد / المدى

السهيل

بحضور النائب الأول لرئيس مجلس النواب الدكتور قصي السهيل عقدت دائرة البحوث وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق طاولة مستديرة حول الإطار الدستوري والقانوني لمجلس الاتحاد. ففي بداية الجلسة بين النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل :"ان عقد مثل هكذا ندوات يأتي ضمن الأطر الخاصة لتعزيز دور الأساتذة الأكاديميين بالتعاون مع السلطة التشريعية". واضاف ان"مجلس الاتحاد يعد احد المجالس التي يفترض تشريعها ليتم استكمال بناء السلطة التشريعية في البلد ككل"مشيرا الى ان" العراق ليس بجديد على الممارسة الديمقراطية انما يمتلك إرثا جيدا ففي الوقت الذي كانت معظم الدول ترزح تحت قيادة الملوك والتي كان بعضها متخلف كان العراق لديه مجلس نيابي ومجلس اعيان مما يعني انها ليست ممارسة جديدة في العرف السياسي". وأشار إلى انه علينا الإفادة من تجربتنا السابقة والاطلاع على التجارب العالمية ببناء المجلس ذي الغرفتين بالرغم من ان هذه التجارب ليست كلها ناجحة اذ ان هناك مجالس تقليدية وأخرى متميزة"مشيرا الى اننا اتفقنا مع الامم المتحدة على عرض هذه التجارب على السياسيين". وبين ان هذا يعكس حرص مجلس النواب وقيادات الكتل السياسية في التداخل والتفاعل مع التجارب العالمية انطلاقا من حرصهم على ان العراق جزء فاعل في المنظومة الإقليمية ". وتابع السهيل انه وبسبب عدم وجود مجلس رئاسة في الدورة الحالية والذي كان له الحق في نقض القوانين فان الحاجة بدت ملحة لتشريع قانون مجلس الاتحاد الذي ينظم آلية مشاركة المحافظات والأقاليم في تعزيز صنع القرار في البلد". بدوره بين رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ان" مجلس الاتحاد المزمع تشكيله يعد ضرورة تشريعية لاستكمال المنظومة الدستورية في البلد". واضاف ان هناك العديد من القوانين التي لم تشرع ولابد من العمل لاستكمال التشريعات لنستطيع فعليا الالتزام بالدستور التزاما كاملا ويكون هناك اطار قانوني لتنظيم عمل المجتمع باعتبار ان الدستور هو القانون الأسمى الذي يجب ان يعمل به بدقة. واوضح ان"الدستور نص على تشكيل مجلس الاتحاد في مادتين دستوريتين هما المادة ٤٨ والمادة ٦٥ والتي أعطت صلاحية لمجلس النواب لتشكيل هذا المجلس بالتصويت عليه بالثلثين وهو ما يشبه الإجماع مما يؤكد ضرورة ان يكون توافق وطني عليه لما له من تأثير مباشر في تدقيق القوانين قبل تشريعها بشكل نهائي. وحضر الجلسة رؤساء اللجان النيابية وعدد من النواب وأساتذة الجامعات والمفكرين حيث تمت مناقشة البحوث التي قدمت من قبل بعض اساتذة الجامعات حول مجلس الاتحاد.

# بن حلي : تحضيرات العراق للقمة إيجابية وموعدها ٢٩ آذار

□ بغداد / إياد التميمي

أعلن نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية احمد بن حلي ، أمس، أن القمة العربية المقبلة ستعقد ببغداد من ٢٧ ولغاية ٢٩ من شهر آذار المقبل ، وان جامعة الدول عازمة على ذلك وبشكل قوي، مؤكدا حضور زعماء الدول العربية ، فيما أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري أن الحكومة العراقية جادة في توفير الأمن للقادة والرؤساء المشاركين بالقمة.

وقال بن حلي، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية هوشيار زيباري في مبنى وزراة الخارجية وحضره مراسل المدى إن "القمة العربية المقبلة ستعقد ببغداد ابتداء من ٢٧ – ولغاية ٢٩ من آذار المقبل وحسب الجداول الزمنية لها"، مبيناً أن "العديد من الدول العربية لديها رغبة واستعداد للمشاركة الفعالة في القمة".

وقال نائب الأمين العام للجامعة الدول العربية "أن يوم ٢٧ سيكون لعقد اجتماع وزراء الاقتصاد العرب ويوم ٢٨ سيكون لعقد اجتماع وزراء الخارجية وختاما يوم ٢٩ سيكون اجتماع الزعماء".

وردا على سؤال مراسل المدى حول ضمانات زعماء الدول العربية حضورهم القمة اكد بن حلي على ان جميع زعماء العرب لم يعارضوا حضور القمة بما فيها زعماء دول الخليج " .

وأضاف بن حلي " من خلال زيارتي واطلاعي الميداني شاهدت ان التحضيرات على المستوى الفني و اللوجستي كانت ايجابية وانا مطمئن الى ما ستقوم به الحكومة العراقية من تحضيرات ، واطلعنا ايضا على القاعات التي ستحتضن القمة وعلى اماكن اقامة زعماء العرب والوفود المرافقة ،وكانت المؤشرات جيدة .

وأشار بن حلي " بعد عودتي سأرفع التقرير النهائي الى الأمين العام للجامعة العربية والى زعماء الدول المشاركة كي نضعهم بالصورة .

وأكد بن حلي ان المتغيرات التي شهدها العالم العربي سوف تجبرنا على تغيير الاجندة التي كنا نناقشها بما ينسجم مع حجم المتغيرات ومع هذه التحولات الكبرى التي تشهدها المجتمعات العربية.

وعما تشهده سوريا من ازمة ومدى تأثيرها على انعقاد القمة في بغداد بحكم الموقع الجغرافي أعرب بن حلي عن استغرابه ما تتناقله وسائل الاعلام عن التأثيرات السلبية، مؤكدا على ان الاتفاق الذي تم مع ممثلي جميع الدول اتفاق واضح وصريح ولا يمكن ان يغير الموقف منوها الى ان تأجيل القمة الماضية جاء بناء على طلب قدمته الحكومة العراقية وليس جامعة الدول فنحن ملتزمون جميعنا بتنفيذ ما اتفقنا عليه ، مؤكدا على ان القمة ستكون "عربية محضة " بعيدا عن التأثيرات الاقليمية في اشاره منه الى تركيا وايران .

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري قد اكد خلال المؤتمر أن "الهدف الأساس لزيارة نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية هو الإطلاع على استعدادات وتحضيرات وجاهزية بغداد لاستضافة القمة العربية المقبلة"، معتبراً أن "عقد القمة مسألة مهمة وحيوية وستنعش مؤسسة الجامعة العربية ومنظومة العمل العربي المشترك".

مضيفا أن "الحكومة العراقية جادة في توفير امن للقادة والرؤساء والوفود المشاركة في القمة التي تأتي في المرتبة الأولى من اهتمامات الحكومة"، مشيرا إلى أن "الأوضاع السياسية الحالية ستبدأ بالانفراج".

وتابع زيباري أن "العراق أمام هذا التحدي المهم والكبير وجميع العراقيين برغم انتماءاتهم وخلفياتهم متفقون على أهمية عقد القمة في بغداد".

معربا عن أمله في ان تحل الازمة السورية قبل انعقاد قمة بغداد موضحا ان لا علاقة لما يجري فيها بتحضيرات بغداد مؤكدا على ان يتم طرحها ضمن جدول اعمال القمة لو استمرت الى ذلك الحين .

وكان نائب الأمين العام للجامعة العربية احمد بن حلي قد وصل، الاثنين الماضي، (٣٠ كانون الثاني ٢٠١٢)، إلى العاصمة بغداد في زيارة رسمية تستمر أربعة أيام لبحث استعدادات القمة العربية لاستضافة القمة العربية المقبلة.

وتناقلت بعض وسائل الإعلام، منتصف كانون الثاني الحالي، عن مصدر سياسي في مكتب رئيس الوزراء العراقي أن بعض الدول العربية تعترض على عقد القمة العربية في بغداد، مشيرة إلى وجود توجه خليجي لرفض انعقاد القمة وطلب إرجائها إلى موعد لاحق حتى الانتهاء من ملف الأزمة السورية.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي قد أعرب عن خشيته من اللعبة على الورقة الطائفية في تهديد السلم الأهلي في المجتمعات العربية ، لافتا خلال استقباله نائب الامين العام لجامعة الدول العربية في مبنى البرلمان امس الى أن "العراق بعيد عن سياسة المحاور التي تشهدها المنطقة العربية".

مضيفا أن "مجلس النواب العراقي حريص على توفير كافة أجواء الدعم لعقد القمة العربية في بغداد"، مشددا على اهمية الدور العربي بدعم العراق وإسناد تجربته الديمقراطية التي تتجه نحو صياغة شكل نهائي لها يتوافق مع رغبات الشعب العراقي".

ودعا رئيس مجلس النواب "مؤتمر القمة العربية لمناقشة جميع الملفات المهمة وخاصة تعزيز العلاقات بين العراق والدول العربية وحل ملف الديون وتفعيل التعاون الأمني بين العرب فضلا عن الأزمة السورية".

ووصل نائب الأمين العام للجامعة العربية احمد بن حلي، في (٣٠ كانون الثاني ٢٠١٢)، إلى العاصمة بغداد في زيارة رسمية تستمر أربعة أيام لبحث استعدادات العراق لاستضافة القمة العربية المقبلة.

وكانت الجامعة العربية قد أجلت، في الخامس من أيار ٢٠١١، القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في آذار ٢٠١١ ببغداد إلى آذار ٢٠١٢، بناءً على طلب عراقي بعد توافق الدول العربية الأعضاء نظراً للواقع "الجديد وغير المناسب" لانعقاد القمة وللخروج من خانة العناد.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون